

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسه ٢٠١٧/١/٢٤

باعتراض الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ :

وعلى مذكرة الإداره العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١٢/٢٠ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٧٤٤٩٠٢٤,٩٨ ج (فقط سبعة ملايين وأربعين وتسعة وأربعون ألفاً وأربعة وعشرون جنيهاً وثمانية وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصاريف مبلغ ٦٦١٣٦١١,١٥ ج (فقط ستة ملايين وستمائة وثلاثة عشر ألفاً وستمائة وأحد عشر جنيهاً وخمسة عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريف مبلغ ٨٣٥٤١٣,٨٣ ج (فقط ثمانمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وأربعين وثلاثة عشر جنيهاً وثلاثة وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ في ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ٩٢١٤٠٣٦,٨٢ ج (فقط تسعة ملايين ومائتان وأربعة عشر ألفاً وستة وثلاثون جنيهاً واثنان وثمانون قرشاً لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١٧/١٢/٢٠

رئيس القطاع
المفوض في بعض الاختصاصات
بقانون الغرف التجارية
أ/ محمود أحمد عبد المجيد